

المدن الجزائرية بين ترسبات الماضي وتحديات المستقبل

د. عميرة جوييدة

- استاذة محاضرة قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 2 -

ملخص.

إن ديناميكية المجال الحضري تكرر التباين في التوزيع السكاني على السطح. هذا ما شهدته أغلب المدن الجزائرية في نهاية الألفية الثانية حيث عرفت تحولات مهمة وعميقة في مختلف الميادين يصعب حصرها و الإلمام بجميع جوانبها وإبراز الآليات المتحركة فيها، ولهذا فسينصب اهتمامنا على أزمنة عرفت فيها المدن الجزائرية نقلة كبيرة، أو بالأحرى الأسباب التي أدت إلى تعمير المدينة في أزمنة محددة، إيماننا منا بأن الباحث الديمغرافي يمكنه أن يفيد نظريا وعمليا في قضايا المدينة، في هذا الإطار سنحاول التعرض إلى تعمير المدن الجزائرية قبل وأثناء وبعد خروج الاستعمار الفرنسي.

فالنمو السريع الذي عرفته معظم مدننا خلال نصف القرن الماضي، لا يعكس بالضرورة ازدهار الأنشطة الاقتصادية بها، كما هو الحال في معظم المدن بالدول المتقدمة، بل يعني في الغالب تعقد وتعمق إشكالية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان بالمناطق الريفية، وبالتالي فنزوح الريفيين كان لضرورة تمليها الرغبة في تحصيل ضروري وليس العكس.

إن هذه الظاهرة التي نمت بشكل قوي وسريع، أدت إلى تناسل أشكال معمارية مختلفة شوهدت محيطها العمراني، كما نمت عنها عدة مشاكل مزقت بين الهوية الأصلية والحدثة المعاصرة كازدحام الطرقات وانتشار بعض الآفات الاجتماعية (التسرب المدرسي، تعاطي المخدرات والكحول، البطالة ... الخ).

إن هذا التشويه في المعالم الحضرية والمعمارية لمدننا والتأثير على توازناتها المجالية والسوسيو- اقتصادية يندر بعواقب سيئة أكثر لمدننا في المستقبل لأن عملية الإحلال

وتجدد السكان ستكون بالطبع بأكثر حدة في مناطق الجذب لأنه من المتوقع أن يزداد عدد سكان المدن أكثر تحضرا و الجزائر العاصمة فقط ستضم 3524311 نسمة بحلول عام 2030.

وما يمكن قوله في الأخير أن المدينة الجزائرية قد انسلخت عن جلودها بفعل مؤثرات تاريخية و حضارية وثقافية.

الكلمات المفتاحية:

التحضر، المدينة، النمو السكاني، المجال العمراني، التحول الديمغرافي.

مقدمة.

إذا كانت المدينة الظاهرة الحضرية، ظاهرة عامة شملت الدول المتقدمة و النامية على حد السواء، إلا أن قوة تأثيرها الحضري اتسم بعدة اختلافات و تفاوتات فيما بينها.

فهاجس التحضر و التوسع العمراني وما يترتب عنه من مظاهر مجالية و ظواهر اجتماعية و اقتصادية، لا يقتصر على مكان معين و لا ينحصر في زمن محدد. لذا كان التساؤل حول العمران و إشكالية التحضر في العالم جلب اهتمام العديد من المفكرين في مختلف التخصصات أين أصبحوا يستعملون في أغلب دراساتهم الخاصة بالمجالات الحضرية، تقنيات جد متطورة تعتمد أساسا على استعمال تقنيات و برامج إعلامية لمعالجة التطور الذي تعرفه المدن باستعمال الصور الجوية و صور الأقمار الاصطناعية لمعالجة ك أقمار SPOT و LANDSAT.

إن ديناميكية المجال الحضري تكرر التباين في التوزيع السكاني على السطح. هذا ما شهدته أغلب المدن الجزائرية في نهاية الألفية الثانية حيث عرفت تحولات مهمة وعميقة في مختلف الميادين يصعب حصرها و الإلمام بجميع جوانبها وإبراز الآليات المتحركة فيها، ولهذا فسينصب اهتمامنا على أزمنة عرفت فيها المدن الجزائرية نقلة كبيرة، أو بالأحرى الأسباب التي أدت إلى تعمير المدينة في أزمنة محددة، إيماننا منا بأن الباحث الديمغرافي يمكنه أن يفيد نظريا وعمليا في قضايا المدينة، في هذا الإطار سنحاول التعرض إلى تعمير المدن الجزائرية قبل وأثناء و بعد خروج الاستعمار الفرنسي.

أولا: فترة ما قبل دخول المستعمر الفرنسي.

حتى نهاية القرن التاسع عشر عرفت الجزائر بانتشار المدن التقليدية سواء كانت المدينة في المناطق الشمالية أو القصور في المناطق الجنوبية. هته الأخيرة لم تعرف آنذاك إلا تحولات بسيطة، وكانت تحتوي على أسواق يباع فيها متطلبات السكان اليومية التي تتبع من الاقتصاد التقليدي، كما كانت بها مؤسسات ثقافية وتعليمية متمثلة في المساجد، المدارس القرآنية والزوايا.

و مع دخول القرن التاسع عشر انقسمت الجزائر إلى أربع مقاطعات هي:

↔ دار السلطان Dar Es Sultan تضم الجزائر و المناطق المحيطة بها و يحكمها الداى Dey.

↔ بايلك Beyliks بوهراڤ.

↔ التيطري و عاصمتها المدية.

↔ قسنطينة تحت حكم البايات les Beys.

وفي هذه الفترة وبالأذات في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر طرأت ثلاث تحولات أثرت كثيرا على البنية الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية هي:

❖ وفرة الإيرادات المستخرجة من التجارة الدولية الكبرى خاصة الذهب، إذ كانت مركزا جوهريا للمبادلات التجارية في البحر الأبيض المتوسط و قد دام هذا ما بين القرن 14 - 18.

الاستغلال الضريبي للسكان الفلاحين خاصة حينما تقل الأرباح الناتجة عن القرصنة و لقد كانت ممالك المغرب العربي في القرون الوسطى تستخرج جانبا من إيراداتها من الفائض الزراعي. (جفلول، ع. السنة غيرمذكورة، ص 43)

❖ نمو الملكية الخاصة حيث تحولت الملكية العقارية إلى فردية بسرعة أكبر خلال العصر التركي فكانت مساحة الأرض التي تختص بها الدولة، و المستوطنات العسكرية تتسع مع كل جيل نتيجة مصادرة الأملاك التي هي في حوزة القبائل المتمردة أو التي يشتبه بها، و التي كانت تباع في الأسواق العامة بواسطة الدايات. (جفلول، ع. السنة غيرمذكورة، ص 45).

أما من الناحية الديمغرافية فهذه الأسباب أدت إلى تدبب عدد السكان، فلقد كان من جزاء تدهور الوضعية الاقتصادية و المالية في العهد العثماني بالجزائر انخفاض عدد سكانها من القرن 17 إلى سنة 1830. وكان 90% منهم يعيشون على مداخيل ضعيفة و على اقتصاد ريفي بحت (Vigier, P. 1991, P 13) ، مما يدل أن أغلب سكان الجزائر كانوا آنذاك ريفيين .

وبعد سقوط الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي سنة 1830 بعد حكم تركي دام أكثر من 3 قرون 1518- 1830 لم يكن عدد السكان في هذه الفترة معروفاً، لأن الأتراك لم يقوموا بعملية إحصاء أو تقدير للسكان، إلا أن المؤرخين قدروا عددهم في سنة 1830 بحوالي 3 ملايين نسمة (مريعي، س. 1984، ص 36).

وإذا تتبعنا تطور التكوين الاجتماعي و الاقتصادي عشية الغزو الفرنسي للجزائر يتبين لنا استمرار التناقض الداخلي لنمط الإنتاج و الذي اتسم بتكوين ملكية عقارية خاصة هامة، و شريحة من الفلاحين، - 90% فقدوا ارتباطاتهم القبلية- ، غير أن الأزمة في نمط هذا الإنتاج و في سياق السيطرة التي تمارسها الرأسمالية التجارية و التحولات الأوروبية آثار أزمة في التكوين الاجتماعي الجزائري و إيقاف القوى الإنتاجية و مردودها (جفلول، ع. السنة غير مذكورة، ص 58). مما أثر سلباً على نموها السكاني.

ثانياً: فترة وجود الاستعمار الفرنسي.

مع نهاية القرن التاسع عشر ظهر نمط حياتي جديد في الجزائر نتيجة ظهور الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، وبهذا أصبح معدل التحضر في الجزائر سنة 1886 حوالي 14%. هذه النسبة كانت مصقولة بالاقتصاد الاستعماري، فمابين 1848- 1928 حوالي 631 مجمعا سكنيا استيطانيا ثم إنشاؤه في 475 مدينة (villages) لجلب المعمرين (conseil national économique et social 1998, p 17).

لقد أجرت فرنسا أول تقدير للسكان في الجزائر سنة 1836 ONS, Mars (1988, P 27) و قدر حينها عدد السكان بـ 487679 نسمة، منهم 180 330 أجنبي/معمر سواء من الجنسية الفرنسية أو الجنسيات الأوروبية الأخرى. و وصل عدد الأوروبيين في الجزائر حوالي 189 000 (Rivet, D. 1991, p29). سنة 1858. هذا العدد انتقل إلى 160 000 سنة 1886.

ففي وهران فقط أحصى حوالي 95 000 فرنسي الجنسية و 92 000 أسباني معمر سنة 1911 (Stora,B.1991, P 31). هؤلاء المعمرون استولوا على الأراضي الخصبة الجزائرية.

فلقد قامت السلطات الفرنسية بإصدار مرسوم في 24 مارس 1843 الذي نص على حجز الأملاك الدينية/الحبوس ha bous و الأراضي الحكومية البايلك le Beylik التي هي أصل ملكية الداي، ثم أصدرت قانون 16 جوان 1851 أعلنت فيه امتلاكها للغابات الجزائرية، هذا القانون الذي فرق بين الملكية (ملك ذات الميزة الفردية و ملكية العرش ذات الميزة الجماعية)، واثّر هذا بلغت الملكية الأوروبية للأراضي الخصبة والغابات سنة 1850 بـ 115 000 هكتار ثم حوالي 1635000 هكتار سنة 1890. (Stora,B.1991, P 48)

إن هذا الاستيلاء على الأراضي أدى إلى بؤس و تفقر السكان. فتزايدت الأمراض و الأوبئة كالتييفيس الذي انتشر في سنة 1861 و 1863 و 1872 و الكوليرا Choléra ما بين 1867 – 1868.

وما ملى هذه الفترة هي نسبة التحضر المعتبرة حيث بلغت 13,9 % (ONS. 10) dec2000, P 1886. أي حوالي 523431 ساكن كان يقطن المناطق الحضرية مقابل 3228606 كانوا يقطنون المناطق الريفية من مجموع 3752037 ساكن.

إلا أنه منذ 1896 حوالي نصف سكان الأرياف انتقلوا إلى المناطق الحضرية، فتناقص عدد سكان الأرياف بكثير خاصة بعد سنة 1911، (M . 1983, P 65 Rouiss)، و هذا راجع دائما إلى استلاب أراضيهم، و الجفاف الذي مس المنطقة. مما يفسر زيادة نسبة استيراد الحبوب من الخارج ما بين سنتي 1867 – 1870. بسبب تناقص عدد الفلاحين المالكين لأراضيهم، فحين تزايد عدد الفلاحين العاملين في أراضي الكلون، مما ترتب عنه تدني المستوى المعيشي للفلاح و عائلته، فانتقلوا إلى العواصم الكبرى حيث ضمت كل من وهران، الجزائر و قسنطينة 13% من السكان الجزائريين المقيمين سنة 1950.

والجزائر العاصمة فقط انتقل بها عدد السكان من 4 800 ساكن سنة 1939 إلى 125 000 ساكن سنة 1953 (Stora,B.1991, P 102) و كانت القصبة لوحدها تضم 70 000 ساكن.

وللعلم أن عدد السكان الأصليين في الجزائر كان دائما أقل من عدد السكان المعمرين في المدن، فلم يتساوى عددهم حتى سنة 1910.

جدول رقم 1: تطور عدد السكان الحضريين و الريفيين في الجزائر ما بين

1886 – 1954.

نسبة السكان الجدد	عدد السكان			السنة
	المجموع	الريفيين	الحضريين	
13,9	3 752 037	3 228 606	523 441	1886
16,6	4 720 974	3 937 884	783 090	1906
20,1	5 444 361	4 344 218	1 100 143	1926
21,1	5 902 019	4 654 288	1 247 731	1931
22,0	6 509 638	5 078 125	1 431 513	1936
23,6	7 787 091	5 948 939	1 838 152	1948
25,0	8 614 701	6 456 766	2 157 935	1954

source : ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 1998", in collections statistiques, N°97, Alger, Dec 2000, P 11.

بما أن أغلب الفلاحين، للأسباب المذكورة آنفا، هاجروا إلى العواصم، كونوا تجمعات سكانية خاصة بهم، منهم من اشتغل عند الكولون سواء في منازلهم أو في حقولهم، ومنهم من اشتغل في الإدارة. فتعداد 1854 بين أنه من بين 120 65 عامل في الإدارة و التجارة الأوروبية كان من بينهم 190 15 جزائري، كما بين هذا التعداد وجود 200 000 بطلال من الجنسية الجزائرية (Stora, B. 1991, P 104) (باستثناء البطالين في البيوت القزديرية).

فالنزوح الريفي الذي ظهر أثناء الوجود الاستعماري هو أساس مرفولوجية المدن الجديدة في الجزائر.

فلقد بينت التعدادات التي أجرتها فرنسا في النصف الأول من القرن الماضي 1963، 1948، 1954 أن عدد الدوائر المتحضرة كان مساويا 46 دائرة موزعة على المدن الكبرى الثلاث (17 مدينة في الجزائر، 16 مدينة في وهران، 13 مدينة في قسنطينة (conseil national économique et social 1998, p 18)).

ثالثا: فترة ما بعد الاستقلال .

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال كبقية الدول التي استعمرت أمام مشكلة التحضر و تسارع وثيرة العمران وكذا التمدن المتفاقم الذي ازداد تعقيدا بعد سنوات السبعينات.

هذا الأخير أصله كما رأينا يرجع لأسباب تاريخية، حيث نجد أن النزوح الريفي ارتبط بفترة الاحتلال الفرنسي الذي اتخذ سياسة الاستيطان والتعمير بالجاليات الأجنبية لاسيما الفرنسية، الإيطالية والأسبانية، وذلك بمنحهم إغراءات مادية تمثلت خاصة في انتزاع الأراضي من الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إليهم، وبالتالي لم يصبح للفلاح الريفي الجزائري إلا الاختيار، إما أن يهاجر إلى المدن / العواصم أو إلى الخارج خاصة إلى فرنسا أو العمل في مزارع المعمرين بأجور بخسة جداً.

كما كان لنقص الخدمات الاجتماعية بعد الاستقلال مباشرة في بعض المناطق، سببا في النزوح المكثف للسكان بحثاً عن التعليم، العمل والصحة... إلخ.

حيث ارتفع معدل سكان الحضر عبر تعدادات الجزائر، من 25% سنة 1954 إلى 34% سنة 1966 ثم 42% سنة 1977. (Sari, D. SD, p 241) فمثلا ما بين

سنتي 1936- 1954 ارتفع عدد السكان بالمدن الجزائرية إلى 1.430.000 نسمة أي بزيادة قدرها حوالي 710.000 نسمة، مثلت 98% من مجموع السكان، بينما وصل عدد سكان الأرياف 6.410.000 نسمة وبزيادة سكانية قدرت بـ 500.000 نسمة في نفس الفترة (سويدي، م. 1990، ص 86).

فبعد الاستقلال تميزت الفترة ما بين 1962- 1977 بهجرة ريفية واسعة بسبب مغادرة الأوروبيين الجزائر سنة 1962 من جهة، ومن جهة أخرى انتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود مع تونس والمغرب إذ عاد حوالي 300 ألف لاجئ كانوا هناك. فما بين التعدادين 1966- 1977 عرفت عدة ولايات هجرة إيجابية صافية، كانت مدينة وهران الأكثر جاذبية برصيد هجري سنوي فاق 13,87%، تأتي بعدها مدينة عنابة والجزائر في الشمال كما هو مبين في الجدول التالي

جدول رقم 2: نسبة تطور رصيد الهجرة في الجزائر ما بين 1962- 1977 عند الفئة العمرية 20- 39 سنة.

المدينة	الفائدة من السكان	المدينة	الفائدة من السكان
وهران	20,78+	بشار	6,98+
الجزائر	18,00+	المدية	12,25-
عنابة	12,01+	قالمة	10,38-
قسنطينة	02,01+	المسيلة	07,59-
ورقلة	23,30+	جيجل	08,00-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. "الهجرات الداخلية والنشاط النسوي"، بإحصائيات، رقم 3، الجزائر، فيفري 1984، ص 33.

فمن هذا الجدول، نرى أن الولايات التي عرفت عجزاً هجرياً بالسالب (-) كبيراً، هي تلك الولايات التي يغلب عليها الطابع الفلاحي. فلقد تحرك أكثر من 600 ألف ساكن نحو المدن في مدة 4 سنوات أي ما بين 1962- 1966. ولقد بلغ

عدهم في المتوسط 120 ألف نسمة ما بين 1966 - 1973 ، هذا العدد ارتفع إلى 130 ألف نسمة سنوياً ما بين 1973 - 1977 .

كما بين تعداد 1977 أنه ما يقارب من 900.000 نسمة أي ما يمثل 6% من مجموع سكان الجزائر غيروا ولاية إقامتهم ما بين 1966 - 1977 (الديوان الوطني للإحصائيات. فيفري 1984، ص 36).

وبناء على ذلك يمكن القول أن المدن الجزائرية شهدت نمواً حضرياً على حساب عملية التحضر التي هي في صميم العمليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد في عشرية السبعينيات، ومن ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكسب الواضح في المسكن، مما انعكس صحياً وتعليمياً على أبناء الأسرة النازحة فازداد انحراف الشباب وارتفعت معدلات الطلاق والجريمة.

لقد ارتفع معدل التمدن في الجزائر من 8% سنة 1886 إلى 61,72% سنة 1998 وسيرتفع إلى حوالي 74,1% سنة 2025 ، كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم 3: تطور نسبة سكان الحضر في الجزائر ما بين 1966 و 2025.

السنة	*1966	*1977	*1987	*1990	*1998	*2010	*2025
معدل التحضر	31,4%	41,0%	49,7%	51,7%	61,72%	66,3%	74,1%

source : Mustapha Boutefnouchet. " L'urbanisme en Algérie", in sciences sociales, N°2, Alger, Décembre 1979, p44.

*N. Dekkar et autres. La démographie algérienne face aux grandes question de la société, CENEAP , FNUAPE , Alger, 1999 p12.

وفي المقابل تناقص عدد سكان الأرياف من تعداد إلى آخر فبعدما كانت نسبتهم سنة 1954 75% انخفضت إلى 66% سنة 1966 وإلى 38,28% سنة 1998.

إن امتداد المدينة في الجزائر مازال يسير بطريقة عشوائية، غير منتظمة على حساب الأراضي الزراعية ولا يحترم أي قيد أو شرط. وبموجب النمو الديمغرافي السريع في

مدننا فإن حاجيات هذه المدن من الأراضي الصالحة للبناء في تزايد مستمر، فالمدن الجزائرية تستهلك باستمرار أراضي جديدة تكون دائما على حساب المجال الزراعي. فعلى سبيل المثال الأراضي التي كانت تستغل في الزراعة بين سنتي 1994 - 1995 والتي قدرت بـ 40.651.820 هكتار انخفضت في ظرف سنة واحدة فقط (1995- 1996) و أصبحت تقدر بـ 40.541.000 هكتار (ONS. Alger 1996, p 127). أي بالتألف حوالي 110.820 هكتار. هذا لأن أغلب المدن وخاصة الكبرى منها تقع على الواجهة الساحلية للبلاد.

إن أكثر من نصف سكان الجزائر يسكنون السهول الساحلية، لتمرکز الصناعات الحديثة والموانئ بها، وفي نفس الوقت هذه السهول هي التي شهدت انفجاراً ديمغرافيا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهي تضم في آن واحد أهم وأخصب الأراضي الزراعية في البلاد. فمثلا مدينة الجزائر التي تقع وسط الساحل الجزائري والتي تأسست في القرن 10 للميلاد من طرف بلوغين زيري Bologhine.Z على أنقاض المدينة الرومانية إيكوزيوم Icosium عرفت ارتفاعا دائما في عدد سكانها حيث انتقلت من 994.751 نسمة سنة 1966 إلى 2880162 سنة 2008 كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم 4 : تطور عدد سكان مدينة الجزائر من 1830 - 2008

السنة	1830	1866	1954	*1966	*1977	*1987	**1998	***2008
العدد	30.000	65.000	570.000	994.751	1.587.888	1.690.191	2.423.694	2.880.162

source : Cherifa Hadjij. "Le Processus historique de formation des bidonvilles d'Alger", in les cahiers du CREAD, N°1, 1er trimestre, Alger, 1984, p 36.

*ONS. Statistiques rétrospective. 1970-1996, Alger, 1999, p11.

** : ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 1998", in collections statistiques, N°97, Alger, Dec 2000, P 11.

***ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 2008", in collections statistiques, N°142, Alger, SD, p 27.

يرجع هذا النمو الهائل لسكان العاصمة إلى عاملين رئيسيين، أولهما زيادة معدل الولادات عن معدل الوفيات نتيجة التقدم الطبي والصحي في مكافحة الأمراض والوقاية منها، ثانيها هجرة القرويين إلى المدن. ويعد هذا العامل أهم العوامل التي أدت إلى التركز السكاني في العاصمة في الوقت الحاضر لأن القرى دفعت بسكانها صوبها للتخلص من بطالة عمالها ومن الظروف الطبيعية القاسية.

و ابتداء من سنة 1970 ظهر نموذجا جديدا للبناء الحضري في الجزائر، المتمثل في برنامج مخطط 'ZONE D'HABITAT URBAINE' (ZHUN) -NOUVELLE، الذي يركز على ثلاث عناصر هي (التقدم، الاشتراكية و السكن الاجتماعي) الذي بقي مسيطرا على الوسط الحضري، ففي المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989 تم تسليم 350 700 مسكن منها 204 700 حضري و 146 000 ريفي، و في سنة 1994 سلم 80 393 مسكن (وزارة السكن. السنة والصفحة غير مذكورين). ثم 132 285 مسكن سنة 1996. (الديوان الوطني للإحصائيات. دون ذكر السنة، ص 36).

لقد تم بناء أو تشييد حوالي 100 تجمع سكني ببرنامج-ZHUN- على مساحة إجمالية مقدار ب 23000 هكتار بمقدار استيعاب 660000 مسكن .

ونشير هنا أيضا أن المدن المتوسطة عرفت هي الأخرى نموا أكثر من المدن الكبرى les métropoles خاصة في فترة 1966- 1977 فمثلا المدن الكبرى عرفت نمو قدر ب 55% فحين المدن المتوسطة عرفت معدل نمو قدر بنسبة 100% (Boutefnouchet, M. 1979, p 51).

فعند حسابنا لدليل أولوية التحضر(*) في الجزائر. تبين لنا أن مدينة قسنطينة كانت تتربع على المرتبة الأولى قبل الاستقلال من حيث استحوادها على أكبر عدد من سكان الحضر، و بعد الاستقلال أخذت مكانها مدينة الجزائر، حيث بلغ هذا

(*) دليل أولوية التحضر ينظر إليه من وجهة واحدة وهي الناحية الديموغرافية أي الكم السكاني بدون أخذ الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وقد استخدم كنجسكاى ديفرز Kingsky Devis دليل دقيق لأولوية التحضر سماه دليل المدن الأربعة، وهي معادلة تحسب مباشرة عدد سكان أكبر مدينة في القطر كنسبة من عدد السكان الكلي للمدن الأربع الكبرى.

الدليل في قسنطينة في تعداد 1948 بـ 0,41 مقارنة بالأربع مدن التي تلتها، ثم في تعداد 1954 بـ 0,34، بينما الجزائر العاصمة احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد السكان بعد الاستقلال حيث كانت نسبة عدد سكانها بالنسبة للأربع مدن التي تلتها تقدر بـ 0,52 في أول تعداد 1966، 0,60 في تعداد 1977، 0,47 في التعداد 1987 و 0.48 في التعداد الأخير.

ويقطن اليوم بالجزائر في مساحة مقدرة بـ 4% حوالي 65% من مجموع السكان منهم 37% على الشريط الساحلي (وهران، عنابة وقسنطينة). هذه المدن سوف يقطن بها حوالي 12.000.000 نسمة في عام 2020 '❖❖' أي ما يعادل عدد سكان الجزائر سنة 1966.

فلقد عرفت الجزائر ثورة ديمغرافية هامة بعد استقلالها، حيث بلغ معدل نموها الديمغرافي في المتوسط ما بين 1966-1987 3% سنويا، و على إثر هذه الوثيرة تضاعف عدد السكان في ظل 22 سنة فقط. إذ انتقل من 11 826 000 نسمة إلى 23 477 000 نسمة، بعدما حدث التضاعف الأول للسكان في مدة فاقت 50 سنة أي ما بين 1900 - 1954.

و بهذا جمع الجزائريون طاقة إنجابية هامة بعد الاستقلال من 11.908.000 نسمة سنة 1966 إلى 35600000 نسمة في 1 جانفي 2010 (ONS, Mars 2010, P1)

وكخلاصة لهذه المرحلة يمكن القول أن عدد التجمعات الحضرية في الجزائر في تطور كبير والدليل على ذلك انه في تعداد 1966 ثم تصنيف 95 تجمع سكاني حضري من بين 1187، و في تعداد 1977 ارتفع العدد إلى 209 و في 1987 إلى 447 تجمع حضري، والسبب في ذلك هو نشأة المدن الصغيرة والمتوسطة فعلى سبيل المثال، المدن الصغرى التي تضم حوالي 200000 نسمة ارتفع عددها ما بين 1977-1987 بـ 177 تجمع حضري (conseil national économique et social 1998, p 17).

❖❖ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير حول الإقصاء الاجتماعي حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة، الجزائر، 2001، ص 22.

الخلاصة.

إن النمو السريع الذي عرفته معظم مدننا خلال نصف القرن الماضي، لا يعكس بالضرورة ازدهار الأنشطة الاقتصادية بها، كما هو الحال في معظم المدن بالدول المتقدمة، بل يعني في الغالب تعقد و تعمق إشكالية الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي للسكان بالمناطق الريفية، وبالتالي فنزوح الريفيين كان لضرورة تملئها الرغبة في تحصيل ضروري وليس العكس.

إن هذه الظاهرة التي نمت بشكل قوي وسريع، أدت إلى تناسل أشكال معمارية مختلفة شوهدت محيطها العمراني، كما نمت عنها عدة مشاكل مزقت بين الهوية الأصلية والحدثة المعاصرة كازدحام الطرقات وانتشار بعض الآفات الاجتماعية (التسرب المدرسي، تعاطي المخدرات والكحول، البطالة ... الخ).

إن هذا التشويه في المعالم الحضرية و المعمارية لمدننا و التأثير على توازناتها المجالية و السوسيو- اقتصادية يندر بعواقب سيئة أكثر لمدننا في المستقبل لأن عملية الإحلال وتجدد السكان ستكون بالطبع بأكثر حدة في مناطق الجذب لأنه من المتوقع أن يزداد عدد سكان المدن أكثر تحضرا و الجزائر العاصمة فقط ستضم 3524311 نسمة بحلول عام 2030.

وما يمكن قوله في الأخير أن المدينة الجزائرية قد انسلخت عن جلودها بفعل مؤثرات تاريخية و حضارية وثقافية. هذا المال الذي آلت إليه، يكشف بكل جلاء عن غياب تام لرؤية و إستراتيجية معمارية واضحة.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية.

(1) جفلول عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث، تر فيصل عباس، دار الحدائق بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، السنة غير مذكورة.

(2) الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام رقم 28، الجزائر 1998.

(3) سويدي محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

(4) وزارة السكن. وثيقة تبين تطور بعض مؤشرات السكن، طلب/تسليم/آفاق السكن 1996، الجزائر، السنة والصفحة غير مذكورين.

(5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. مشروع التقرير حول الإقصاء الاجتماعي حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة، الجزائر، 2001

(6) مربيعي السعيد. التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

2. باللغة الفرنسية.

(7) Boutefnouchet Mustapha. "L'urbanisme en Algérie", in sciences sociales, N°2, Alger, Décembre 1979.

(8) conseil national économique et social. la ville ou le devenir urbain du pays, 12 session, Alger, 1998.

(9) Dekkar N. et autres. La démographie algérienne face aux grandes question de la société, CENEAP, FNUAPE, Alger, 1999.

(10) Hadjij Cherifa. "Le Processus historique de formation des bidonvilles d'Alger", in les cahiers du CREAD, N°1, 1er trimestre, Alger, 1984.

(11) ONS. Collection statistique, N°18, Alger, Mars 1988.

(12) ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 1998", in collections statistiques, N°97, Alger, Dec 2000.

(13) ONS. Annuaire statistiques de l'Algérie, résultats 1996, n° 18, Alger 1996.

(14) ONS. Annuaire statistiques de l'Algérie, résultats 1996, n° 18, Alger 1996.

(15) ONS. "Recensement général de la population et de l'habitat 2008", in collections statistiques, N°142, Alger, SD

(16) Rouissi Moncer. population et société, OPU, Alger, 1983.

(17) Sari.Djilali. Les mutations socio-économiques et spatiales. OPU, Alger, SD.

(18) Stor Benjamin. Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, La découverte, Paris, 1991.

(19) Vigier Philippe. "Qu'allions nous faire à Sidi Fer ruche ?" in l'histoire, N°140, Société d'édition scientifiques, Paris, Janvier 1991.